150 مليون جهاز مبيعات متوقعة من iphone 7 الجديد

بعد سقوط نجم «سامسونغ»... هل يعيد iphone 7 «أبل» للواجهة؟

أزاحت شركة «آبل» مساء الأربعاء، خلال الحدث الأهم في عالم التكنولوجيا، وهو مؤتمرها السنوي، الستار عن النسخة الجديدة لجهاز «آيفون».

وكان لمؤتمر سان فرانسيسكو وقع خاص، فهو جاء في وقت تحتاج فيه «آبل» لدفعة جديدة بعدما بدأت تخسر جزءا من حصتها السوقية لصالح منافستها الأقرب «سامسونغ» خاصة خلال الفصول الثلاثة الأخيرة، فـ «آبل» التي كان لها الفضل في خلق سوق للهواتف الذكية قبل 9 سنوات، لم تعد تملك سوى حصة 12.9% من تلك السوق العالمية، بحسب بيانات الربع الثاني من 2016، بعدما كانت تلك الحصة تفوق 14.6% في نفس الفترة من العام الماضي فقط. في المقابل بات للعملاقة الكورية الجنوبية «سامسونغ» نصيب الأسد، إذ تستحوذ على أكثر من 22% من مبيعات الهواتف الذكية حول العالم.

تحديات «آبل» للحفاظ على مكانتها في سوق الهواتف الذكية وسط المنافسة الشرسة، بدأت تتزايد بعد إعلان «سامسونغ» في مارس الماضي عن جهازها المطور Galaxy 7، الحدث الذي أعقب نتائج مخيبة للآمال حصدتها «آبل» من جهاز «آيفون 6 إس» الذي أتى دون توقعات المستهلكين والخبراء، ولم يشكل اختراقا مقارنة بسابقه «آيفون 6»، حيث هوت إيرادات الشركة حتى الربع الثالث من العام المالي الجاري بـ 26.8% مقارنة بنفس الفترة من 2015 إلى 24 مليار دولار، من 32.9 مليار دولار قبل عام، وكانت إيرادات الشركة قد شرعت في الهبوط للمرة الأولى منذ 13 عاما في الربع الثاني من العام الجاري، خاصة إذا علمنا أن جهاز «آيفون» بشكل لوحده 55% من مداخيل «آبل»، مما يجعل لأي تراجع في مبيعات الجهاز أثرا كبيرا على الإيرادات الإجمالية للشركة.

وكان للتوجه الجديد الذي انتهجته «آبل» في 2014، الفضل في رفع سقف مبيعاتها آنذاك من نسخة «آيفون 6»، والتي عكست استجابة الشركة لتطلعات المستهلكين من خلال الانتقال إلى تصميم الشاشة الأكبر والتغييرات اللافتة التي حملتها النسخة السادسة، وقد وصلت المبيعات إلى 74 مليون جهاز «آيفون» في الربع الأخير من 2014، غير أن «آيفون 6 إس» الذي طرح قبل عام بالتعديلات البسيطة التي حملها، أحدث خيبة أمل في الأسواق ولم يحظ بنفس الإقبال مسجلا مبيعات بلغت 71 مليون جهاز فقط في الأشهر الثلاثة الأخيرة من 2015، فيما تحوم التوقعات الآن حول إحراز «آبل» لمبيعات تفوق 150 مليون جهاز من iphone 7 الجديد من إجمالي مبيعات أجهزة الشركة في 2017، والمقدر لها أن تفوق 234 مليون وحدة.

وتواجه الشركة انتقادات لجهة بطء وطول دورة التغيير في أجهزتها، والتي تصل إلى 36 شهرا عوض الدورة العادية المحددة بـ 12 شهرا، وهو ما يعد فترة طويلة في عالم صناعة الأجهزة الذكية، خاصة في ظل المنافسة العالمية والتطور السريع في توجهات المستهلكين.

لكن، يبدو أن «آبل» تراهن اليوم على مولودها السابع، للعودة بقوة إلى المشهد، وإن أظهرت الأرقام أن الشركة تخلت هذه السنة عن تقليدها المعتاد الذي دأبت عليه، في مقاربة تحمل نوعا من الترقب، فبعدما كانت تصنع عددا من الأجهزة يفوق الطلب المتوقع من نسخها الجديدة، لم تصنع هذه المرة سوى ما يتراوح بين 72 و78 مليون وحدة من «آيفون 7» الجديد للعام 2016، مقابل 84 مليون صنعتها قبل عام من النسخة السابقة.

إلا أن أزمة «سامسونغ» الأخيرة والتي اضطرت الشركة لاسترجاع ما يقارب 2.5 مليون وحدة من جهاز Galaxy note 7 بسبب عطل في البطارية، قد تشكل فرصة أخرى لـ«آبل» لتعزيز الثقة بمنتجاتها، فمنافستها الكورية الجنوبية لن تخسر بسبب أزمة البطاريات مليار دولار فقط من إيراداتها، بل قد تلقي هذه الأزمة بظلالها على قرارات المستهلك في المستقبل، فهل يقتنص «آيفون 7» الفرصة ؟

الجزائر تخطط لخفض الإنفاق وزيادة الضرائب

حكومة الجزائر تخطط لتقليص الانفاق بنسبة 14 في المئة في 2017 بعد خفضه 7 في المئة هذا العام

تخطط حكومة الجزائر لتقليص الإنفاق بنسبة 14 في المئة في 2017 بعد خفضه 7 في المئة هذا العام في إطار سعيها للتأقلم مع هبوط إيرادات الطاقة.

وأوضح مسؤول أن الحكومة تدرس أيضا رفع أسعار البنزين ووقود الديزل المدعم للعام الثاني على التوالي لكبح الاستهلاك المحلي المتزايد وخفض فاتورة الواردات.

وتساهم مبيعات النفط والغاز بنسبة 60 في المئة من الموازنة الحكومية و95 في المئة من إيرادات الصادرات، إذ باءت محاولات تنويع موارد الاقتصاد بالفشل.

وفي العام الحالي أرجأت الحكومة مشروعات للبنية التحتية وبدأت في رفع أسعار البنزين ووقود الديزل والكهرباء للمرة الأولى فيما يزيد على 10 سنوات.

وأشار المسؤول، الذي طلب عدم ذكر اسمه، إلى أن الحكومة ربما تفرض ضرائب جديدة على السلع المحلية والمستوردة لاحتواء العجز في العام القادم، مضيفا: «نجري حاليا مناقشة زيادات جديدة».

وتتوقع الحكومة أن تصل إيرادات الطاقة إلى 35 مليار دولار في 2017 ارتفاعا من 26.4 مليار دولار متوقعة لهذا العام، لكنها تقل عن إيرادات 2015 البالغة 35.72 مليار دولار وعن إيرادات 2014 التي بلغت 68 مليار دولار.

وقال المسؤول إن من المتوقع أن ترتفع أسعار البنزين الخالي من الرصاص والبنزين الممتاز والبنزين العادي بنحو 13.08 و12.94 و14.11 في المئة للتر على الترتيب وأن يزيد سعر وقود الديزل 7.85 في المئة للتر.

ولا تزال الأسعار المحلية لمنتجات الطاقة منخفضة جدا بالمعايير العالمية، إذ يبلغ سعر وقود الديزل حاليا 18.23 دينار (16 سنتا أمريكيا) للتر.

ويتضمن المشروع ضرائب جديدة وزيادات في ضرائب حالية، إذ ستزيد الضرائب على إيجارات العقارات المحلية بنسبة تتراوح بين 7 و10 في المئة، بينما سترتفع أسعار التبغ بما بين 60 و100 في المئة.

كما سترتفع أسعار الأجهزة مثل مكيفات الهواء والغسالات بنسب تتراوح بين 5 و60 في المئة بموجب ضريبة تتعلق بكفاءة استهلاك الطاقة، بينما ستفرض ضريبة 10 في المئة على عقود الإعلان عن المنتجات الأجنبية.

هل يكفي وقف بطاقات الخصم لحل أزمة الدولار بمصر؟

ارتفع عدد البنوك المصرية التي أوقفت التعامل ببطاقات الخصم المباشر من الخارج

ارتفع عدد البنوك المصرية التي أوقفت التعامل ببطاقات الخصم المباشر من الخارج، وذلك في إطار الإجراءات التي تتخذها البنوك المصرية لحل أزمة الدولار واستمرار تراجع قيمة العملة المصرية وعدم استقرار سوق الصرف.

وتعاملت السوق السوداء للصرف بشكل سلبي مع اتفاق مصر مع صندوق الدولي على اقتراض نحو 12 مليار دولار، إضافة إلى تمويلات خارجية أخرى بقيمة 9 مليارات دولار سيتم ضخها في السوق المحلي بواقع 7 مليارات دولار سنويا خلال السنوات الثلاث المقبلة.

وتسبب استمرار المضاربات العنيفة على الدولار في أن يتماسك مع إعلان المركزي المصري عن تراجع إجمالي احتياطي البلاد من النقد الأجنبي خلال الشهر الماضي إلى مستوى يقارب 15.5 مليار دولار.

وأعلن، البنك التجاري الدولي مصر وهو أكبر بنك خاص يعمل في البلاد عن وقف السحب أو الخصم المباشر من الخارج.

فيما سبقه بنك كريدي اغريكول مصر، والذي أعلن أمس عن وقف استخدام بطاقات الخصم المدفوعة مقدما في الشراء من خارج مصر بداية من أول سبتمبر الجاري.

وقالت مصادر مصرفية مطلعة لـ «العربية.نت»، إن هذه الإجراءات لن تحل أزمة الدولار التي تشهدها مصر منذ بداية العام الجاري، خاصة مع استمرار شح موارد البلاد من العملة الصعبة وتوقف غالبية القطاعات التي كانت تشكل مصدراً مهماً لتغذية خزائن البنك المركزي المصري بالدولار.

وأوضحت المصادر التي طلبت عدم ذكر اسمها، أنه حتى الآن ورغم اتخاذ العديد من الإجراءات لمواجهة أزمة انهيار وتراجع قيمة العملة المحلية مقابل الدولار، لكن مازال كبار التجار والمضاربين يحركون الأسعار ويتحكمون بشكل مباشر في سوق الصرف المصري.

وفيما يجري تداول الدولار في السوق الرسمي ووفقا للسعر المعلن من البنك المركزي المصري بنحو 8.88 جنيهات للدولار، استقر سعر صرف العملة الأمريكية في السوق السوداء عند مستويات أقل من 12.50 جنيها بقليل، لكن في بعض المناطق يرتفع سعر الدولار ليسجل نحو 12.70 جنيه.

وفي رسالة بعثها البنك التجاري الدولي إلى عملائه مساء أمس، أعلن أنه بدءاً من التاسع من سبتمبر الجاري سيتم تغيير حد الشراء وإيقاف السحب.

وكان البنك قد خفض الحد الأقصى للسحب والشراء ببطاقات الخصم والائتمان خارج مصر نحو 50 في المئة في الأول من أغسطس ثم بنحو 60 في المئة في منتصف أغسطس الماضي.

وأظهر بيان أصدره البنك التجاري الدولي مساء أمس أنه أوقف السحب النقدي لبطاقات الخصم للحسابات بالعملة المحلية، بينما ثبته للحسابات بالعملة الأجنبية وثبت أيضا الحد الأقصى للسحب والشراء ببطاقات الائتمان.

وخفض البنك حد الشراء ببطاقات الخصم بالعملة المحلية 75 في المئة لأصحاب البطاقات الكلاسيك إلى 50 دولارا وبنحو 70 في المئة لأصحاب بطاقات التيتانيون والبلاتينيوم إلى 150 و300 دولار على التوالي شهريا.

واتجه عدد من البنوك العامة والخاصة العاملة في البلاد خلال الأشهر القليلة الماضية إلى تخفيض الحد الأقصى لاستخدام بطاقات الخصم والائتمان خارج مصر في ظل أزمة عملة تعيشها البلاد.

وتعاني مصر من نقص شديد في مواردها بالعملة الصعبة وسط تراجع إيرادات السياحة وقناة السويس وتحويلات المصريين في الخارج.

وكان بنك كريدي اغريكول مصر قد أوقف استخدام بطاقات الخصم المدفوعة مقدما في الشراء خارج مصر بداية من أول سبتمبر الحالي، كما أوقف التعامل ببطاقات الخصم والائتمان عبر الإنترنت بالعملات الأجنبية، وفقا لبيان أصدره البنك الثلاثاء.

سجال «إرجوت القمح» في مصر يشتد بعد رفض شحنة رومانية

رفض مفتشون حكوميون مصريون شحنة حجمها 63 الف طن من القمح في ميناء المنشأ الروماني بعد فحوص تتعلق بفطر الإرجوت وهي أول مرة ترفض فيها مصر شحنة في المنشأ منذ انتهجت سياسة عدم السماح بوجود اي نسبة من فطر الإرجوت في القمح المستورد.

وعادت مصر -أكبر بلد مستورد للقمح في العالم- الأسبوع الماضي إلى تبني سياستها المتشددة التي تقضي بضرورة خلو القمح تماما من الإرجوت رغم أن هذه السياسة جعلت من الصعب استيراد القمح في وقت سابق من العام.

وقال تجار إن الإجراء الجديد الذي اتخذ في ميناء كونستانتا الروماني سيزيد من تقليص القوة الشرائية للهيئة العامة للسلع التموينية المشتري الحكومي للقمح في مصر.

وكانت الشحنة الرومانية لصالح الهيئة. وتم رفض شحنات سابقة جرى فحصها في مصر واشتراها القطاع الخاص كلها ماعدا شحنة واحدة فرنسية باعتها شركة يونجي لهيئة السلع التموينية وتم رفضها في ديسمبر كانون الأول.

ولم يتسن على الفور الحصول على تعليق من اي مسؤول في الهيئة العامة للسلع التموينية.

والإرجوت فطر شائع في الحبوب قد يسبب الإصابة بهلاوس إذا كان موجودا بنسبة كبيرة لكن المستويات المتدنية منه تعد غير ضارة وتسمح المعايير الدولية الأكثر شيوعا بوجود نسبة لا تزيد على 0.05 بالمئة منه في القمح المستورد.

وتسبب قرار مصر رفض اي نسبة من الإرجوت في القمح المستورد في عرقلة المناقصات الحكومية وزيادة أسعاره فضلا عن السجال الذي ثار بين الوزارات المعنية وداخلها وتبنيها سياسات مختلفة.

وكانت هيئة السلع التموينية سمحت في السابق بقبول الشحنات التي لا تزيد فيها نسبة الإرجوت عن 0.05 في المئة لكنها غيرت سياستها إلى عدم السماح باي نسبة من الفطر قبل مناقصة طرحتها في 31 اغسطس آب واضطرت بعد ذلك لإلغائها بعد مقاطعة شبه تامة من الموردين.

وأصدرت وزارة الصحة المصرية أيضا قرارا يوم الاثنين بحظر القمح المستورد الذي يحتوي على أي نسبة من الإرجوت لتتوحد سياسة الوزارات الثلاث المعنية – وهي التموين والصحة والزراعة – لأول مرة بما يضيق المجال أمام هيئة السلع التموينية لتخفيف القواعد إذا اقتضى الأمر.

وأبدى بعض التجار قلقا كبيرا من رفض الشحنة في رومانيا.

وقال تاجر من القاهرة «هذه كارثة. إنهم يثيرون مشكلات للجميع في الوقت الحاضر في موانئ المنشأ. هناك مشكلة تتعلق بقمح روسي في نوفوروسيسك ومشكلة مع شحنة رومانية أخرى أيضا.»

ولم يرد متحدث باسم وزارة الزراعة المصرية فورا على طلبات بالتعليق.

وقال تاجر ألماني «ستكون هذه كارثة للتجار الذين باعوا على أساس أنهم سيوردون القمح بمستويات الإرجوت المسموح بها.. يوجد قلق كبير في السوق.»

وأضاف «التجار الذين يسعون للتوريد بموجب عقد يسمح بوجود نسبة مقبولة من الإرجوت يواجهون رفض شحناتهم وخسائر مالية كبيرة. أشك إن كانت مصر ستستطيع استيراد القمح بكميات كبيرة في ظل حالة الارتباك الحالية.

«صندوق النقد»: إدارة الحكومة الفلسطينية لموازنة لعام الجاري ستكون صعبة

صندوق النقد الدولي

حذر صندوق النقد الدولي، من «صعوبة» ستواجهها الحكومة الفلسطينية في إدارة الموازنة للفترة المتبقية من السنة المالية الحالية؛ بسبب تراجع النمو الاقتصادي والدعم الخارجي.

وقال الصندوق، عبر تقرير حصلت «الأناضول» على نسخة منه إن «خبراء الصندوق والسلطة الفلسطينية يتفقان في أن إدارة الموازنة لما تبقى من العام الجاري ستكون أصعب بكثير من الفترة السابقة».

وتبدأ السنة المالية للموازنة الفلسطينية مطلع يناير/كانون ثاني وتتواصل حتى نهاية ديسمبر/كانون أول من كل عام.

وتتعرض الحكومة الفلسطينية لحصار مالي من قبل السلطات الإسرائيلية بدأ منذ عام 2012 لأسباب سياسية مرتبطة بتوجه الرئيس الفلسطيني محمود عباس لانضمام المتحدة والحصول على عضوية لبلاده بصفة مراقب في المنظمة الدولية، حسب تصريحات لرئيس الوزراء الفلسطيني، رامي الحمد الله، منتصف الشهر الماضي.

فيما قال وزير المالية الفلسطينية، شكري بشارة، الأسبوع الماضي، لوسائل إعلام محلية، إن الدعم المالي الخارجي تراجع مع ارتفاع التوتر الأمني وظاهرة اللجوء في المنطقة العربية، وتحويل المانحين للأموال إلى مناطق أكثر أهمية، «بما فيها قطاع غزة لكن خارج إطار الموازنة».

وبلغ الدعم المالي الذي تلقته الحكومة الفلسطينية للموازنة العامة منذ مطلع العام الجاري، وحتى نهاية يوليو الفائت 1.6 مليار شيكل (422 مليون دولار)، بينما يبلغ العجز الجاري في الموازنة العامة نحو مليار دولار أمريكي، من إجمالي قيمتها البالغ 3.950 مليار دولار.

وتوقع صندوق النقد الدولي، في تقريره الصادر اليوم، أن تبلغ نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي 3.3 في المئة للعام الجاري، «يتألف من 2.7 في المئة في الضفة الغربية و 5.5 في المئة في غزة».

وتوقع التقرير أن تدفع أزمة الموازنة خلال العام الجاري الحكومة الفلسطينية إلى خفض الإنفاق؛ ما قد يؤدي إلى «تفاقم التوترات الاجتماعية، ويضاعف من خطر تصاعد العنف؛ ما يترتب عليه مخاطر سياسة ومالية».

ودعا خبراء الصندوق الحكومة الفلسطينية إلى السيطرة على النفقات الجارية «خاصة الزيادات في الرواتب غير المدرجة في الموازنة العامة».

ويؤيد صندوق النقد الدولي أن تمتنع الحكومة الفلسطينية عن دفع بدل غلاء المعيشة لموظفي القطاع العام البالغ عددهم قرابة 160 ألفا، بما يتجاوز الزيادة السنوية الإلزامية البالغة 1.25 في المئة.

وتنفذ نقابات واتحادات لقطاعات معينة من موظفي الحكومة احتجاجات وإضرابات مطالبين بتحسين أوضاعهم المالية ورفع بدلات مثل غلاء المعيشة.